بقلم: جادي الغازي*
خيراردو لايبنر**
رونا موران***

المستوطنون الجدد: ١٩٦٧ - ١٩٧٣*

«صحيح أن الحكومة قررت وقتئذٍ – وأقر هنا، أن ذلك تم خلافاً لوجهة نظري، ولا أدري إن كنت قد أخطأت – الامتناع عن اتخاذ قرار حاسم، في تلك المرحلة، بشأن الخريطة المستقبلية لدولة اسرائيل [...] وقد كان موشيه ديان محقاً حين قال، إن قرار الحكومة الامتناع عن اتخاذ قرار، لا يعني الجلوس مكتوفي الأيدي، وعدم القيام بشيء ! ذلك لأن الحكومة وفي نفس الوقت الذي قررت فيه الامتناع عن اتخاذ قرار واضح ودقيق بشأن صورة الخريطة المستقبلية، قررت القيام بسلسلة خطوات وأنشطة عملية حاسمة في مجال الاستيطان الأمني، أدت إلى تغيير خريطة المستقبل»

يغئال ألون، مؤتمر حزب «العمل» ١٩٦٩/٨/٤

في تشرين الثاني من العام ١٩٦٨، دُشِنت في احتفال رسمي المستوطنة الأولى في منطقة غور الأردن . مستوطنة «ميحولا « . وقد صرف الاحتفال الأنظار عن حقيقة أن هذه المستوطنة أقيمت في الواقع، بصمت وهدوء، قبل ذلك بأشهر طوال، إذْ عمل رجالات الوكالة اليهودية على إقامتها في غضون ٧٢ ساعة، وكانت قد وُضعت تحت تصرف المستوطنين لهذا الغرض أراض مساحتها سبعة آلاف دونم.

بعد مرور ستة أشهر على تدشين المستوطنة على الأرض، قالت إحدى المستوطنات في المكان في حديث أدلت به لإحدى الصحف: «بدأنا نشعر بالانتماء إلى المكان منذ اللحظة التي باشرنا فيها تعبيد وفلاحة الأرض ... إزرع تحصد .. فهذا أصبح لك الآن».

غير إن السيطرة على الأراضي حملت معها أيضاً بمرور الأيام، مشكلات دينية (فقهية) جديدة، من قبيل: هل يجوز في يوم

* محاضر جامعي، مؤرخ وناشط سياسي.

** محاضر جامعي متخصّص في تاريخ أميركا اللاتينيّة، وناشط سياسي واجتماعي.

*** باحثة وناشطة سياسية.

أقيمت «ميحولا» كمستوطنة عسكرية تابعة للواء «ناحال». فإقامة مستوطنات تحت غطاء معسكرات للجيش شكل وسيلة أتاحت الالتفاف على الحظر المنصوص عليه في معاهدة جنيف الرابعة، والذي يمنع بموجبه استيطان مواطني دولة محتلة في أراض أو مناطق خاضعة لاحتلالها. كذلك فقد ساهمت هذه الوسيلة في طمس وتمويه الفرق بين المدنيين والمحاربين العسكريين في صفوف المستوطنين.

(عطلة) السبت طرد رعاة فلسطينيين يأتون بمواشيهم وأغنامهم إلى «أراضي المستوطنة» ؟! وقد أفتى في ذلك حاخام المستوطنة قائلاً: إن شريعة دينية ملائمة لظروف الحياة في مناطق حدودية، تجيز الخروج في يوم السبت لطرد «الجيران الآثمين».

إن الحديث عن قضية الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، يمكن أن يبدأ من منطقة غوش– كفر– عتصيون (١٩٦٧) أو هضبة الجولان (١٩٦٧) والقدس (١٩٦٧) أو الخليل (١٩٦٨)، ولكن يمكن لنا، من خلال مستوطنة «ميحولا»، أن نشخص بوضوح عدداً من الخطوط والملامح التي تسم وتميز المرحلة الأولى للكولونيالية –الاستيطانية– في ظل –وبرعاية– الاحتلال. ووفقا لما ورد في الصحف الإسرائيلية، فإنه لم تكن هناك حاجة على الإطلاق لمصادرة أراضٍ بغية إقامة المستوطنة (ميحولا) شمالي غور الأردن. وفي الواقع، فقد أقيمت المستوطنة على أراضي سكان منطقة الغور الذين تحولوا إلى لاجئين في العام ١٩٦٧ .

فالمركزان الاستيطانيان اللذان أقيما في السنوات العشر الأولى للاحتلال بقيادة حكومات الحركة العمالية (حزب العمل) – هضبة الجولان وغور الأردن – يعتبران من المناطق التي كانت فيها نسبة لاجئي العام ١٩٦٧ ، أعلى من أي منطقة أخرى . وقد استولى على أراضي «الغائبين» الجدد حارس الأملاك المتروكة («حارس أملاك الغائبين») الاسرائيلي، والذي كانت قد أعدت في مكتبة قائمة سرية بأسماء «غائبين» من مُلاك الأراضي في منطقة غور الأردن، فيما منعت السلطات الإسرائيلية من جهتها لاجئي العام ١٩٦٧ الذين وردت أسماؤهم ضمن هذه القائمة، من العودة إلى الضفة الغربية حتى في نطاق جمع شمل العائلات، وذلك حتى لا يتمكنوا من المطالبة باستعادة أراضيهم.

أقيمت «ميحولا» كمستوطنة عسكرية تابعة للواء «ناحال». فإقامة مستوطنات تحت غطاء معسكرات للجيش شكل وسيلة أتاحت الالتفاف على الحظر المنصوص عليه في معاهدة جنيف الرابعة، والذي يمنع بموجبه استيطان مواطني دولة محتلة في أراض أو مناطق خاضعة لاحتلالها. كذلك فقد ساهمت هذه الوسيلة في طمس وتمويه الفرق بين المدنيين والمحاربين العسكريين في صفوف المستوطنين.

وقد تركزت المستوطنات التي أقيمت في المرحلة الأولى (مستوطنات الموجة الأولى) في مناطق زراعية خصبة، وبرز فيها الدمج بين المبررات الأمنية وبين تفضيل «احتياجات الاستيطان»، وفي المقام الأول احتياجات الكيبوتسات و«القرى التعاونية».

كان مستوطنو «ميحولا» من أتباع تيار الصهيونية –الدينية، وضمت لهم «جوقة» من أعضاء حركة «هشومير هتسعير» اليسارية الصهيونية، وقد رمزت تركيبة المستوطنة والطريقة التي أقيمت بها إلى الصلة أو العلاقة بين ماضي ومستقبل حركة الاستيطان. فعندما أقيمت مستوطنة «ميحولا» أرسل أعضاء كيبوتس «طيرات تسفي» المقام على الجانب الآخر من الخط الأخضر، رسالة تهنئة إلى المستوطنين الجدد كتبوا فيها: «إلى حوما ومغدال (سور وبرج) ١٩٦٨: اصعدوا وانجحوا ... من حوما ومغدال ١٩٣٧ » (يشار إلى أن مستوطنات ما عرف بطريقة «حوما ومغدال « كانت مستوطنات محصنة أقامتها الحركة الصهيونية في ثلاثينيات القرن العشرين، في فترة التمرد الفلسطيني [ثورة ١٩٣٦] بهدف توسيع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحركة الصهيونية).

وبالفعل فقد أقيمت مستوطنة «ميحولا» سراً، وفق طريقة «سور وبرج». وفي السنوات اللاحقة عرضت الدولة (اسرائيل) العديد من المستوطنات (التي شيدتها في اراضي العام ١٩٦٧) على أنها معسكرات للجيش الاسرائيلي، وعللت حثَّ التوسع الاستيطاني بـ «متطلبات الأمن»، وموهت إقامة مستوطنات جديدة بغطاء توسيع مستوطنات قائمة، وقدمت العون والمساعدة للمستوطنين في العلن والسر، وبحثت عن طرق ووسائل قانونية وغير قانونية بغية السيطرة والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية. وظل استخدام الطرق شبه السرية يسم عملية بناء المستوطنات في المناطق المحتلة، وفيما بعد اتبعت حركة «غوش

شكلت إقامة القواعد العسكرية في الضفة الغربية الخطوة الأولى في العملية الكولونيالية - الاستيطانية - في المناطق الجديدة (المحتلة في العام ١٩٦٧). فبمبادرة من وزير الدفاع موشيه ديان، قررت الحكومة الإسرائيلية في شهر آب ١٩٦٧ نقل قواعد ومعسكرات تابعة للجيش الإسرائيلي، إلى المناطق المحتلة، وصادرت لهذا الغرض آلاف الدونمات، وقامت بشق طرق وشوارع موصلة إليها. وقد برر ديان إقامة القواعد والمعسكرات بالحاجة إلى جعل سكان المناطق المحتلة يدركون أن حكم اسرائيل ليس مؤقتاً أو زائلاً، داعياً إلى تحويل هذه القواعد والمعسكرات إلى أماكن سكن لجنود وضباط الجيش النظاميين وأفراد عائلاتهم، بحيث تصبح هذه القواعد نواة تقام حولها في السنوات اللاحقة سلسلة من المستوطنات.

ايمونيم» (الاستيطانية اليمينية) ذات الطرق التي اتبعتها دولة إسرائيل نفسها في هذا المجال.

كذلك تشير مستوطنة «ميحولا» أيضا إلى الدمج النموذجي للعملية الكولونيالية في المناطق المحتلة الجديدة (مناطق ١٩٦٧) بين الاستيطان برعاية الدولة وبين تحدي السلطات، وصولاً إلى احتضان المستوطنين مجدداً من جانب سلطات الدولة. وهكذا، وبعد ثمانية أشهر فقط من إعلان قيام المستوطنة رسمياً – وكانت لا تزال تعتبر مستوطنة عسكرية – لعبت مستوطنة «ميحولا» دوراً في تشكيل مجلس (لوبي) يضم ممثلي المستوطنات في المناطق المحتلة، طالب الحكومة باقامة مستوطنة «كريات يهودا – كريات أربع» في الخليل. إلى ذلك فقد شكلت مستوطنة « ميحولا» في حزيران ١٩٧٤ مقراً لاجتماعات وتحضيرات أتباع حركة «غوش ايمونيم» حين دشن هؤلاء مستوطنتهم الأولى قرب نابلس، في أراضي الضفة الغربية المحتلة.

لقد بذل يغئال ألون ويسرائيل غاليلي كل ما في وسعهما بغية دفع المشروع الاستيطاني في غور الأردن قدماً، غير أن العرّاب المباشر للمستوطنين في هذه المنطقة، كان قائد المنطقة العسكرية الوسطى في حينه، (الجنرال) رحبعام زئيفي. وقد اعتاد زئيفي على زيارة المستوطنات وتشجيع المستوطنين «الشبان» على الزواج .ونقل عنه قوله للمستوطنين في «ميحولا» أثناء حفل أقيم بمناسبة ولادة المولود الأول في المستوطنة: «أريد منكم ان تنجبوا أولادا بدفعات كبيرة، هل تسمعون: بدفعات كبيرة ومتتالية».

في السنوات التالية حولت الوزارات والدوائر الحكومية ميزانيات سخية لصالح تطوير وازدهار المستوطنة. ففي العام ١٩٧٣ أقر مشروع لإنشاء أحواض سباحة في مستوطنات غور الأردن، وكانت مستوطنة «ميحولا» أول المستوطنات المستفيدة من هذا المشروع، الذي تعاونت في تمويل تكلفة تنفيذه وزارة الإسكان وشعبة الاستيطان في الهستدروت الصهيونية وسلطة الرياضة، هذا فيما كان يتعين على المستوطنين أنفسهم تغطية عُشْر التكلفة الإجمالية لبناء أحواض (برك) السباحة في مستوطناتهم. وتلقت المستوطنة (ميحولا) في السنوات اللاحقة المزيد من الميزانيات التي انفقت على ربط المستوطنة بشبكة الكهرباء ومد خط ضغط عال يتيح إقامة وتطوير منشآت صناعية، فضلاً عن تقديم منح وهبات خاصة لإقامة وتشييد مرافق ومبان عامة وتوسيع البنى التحتية وإقامة منشآت وملاعب رياضية وغير ذلك.

في أواخر سبعينيات القرن الماضي انقسم مستوطنو «ميحولا» على أنفسهم، إذ فضلت الأغلبية إقامة قرية – موشاف – عاملين، في حين بقيت الأقلية في إطار قرية تعاونية، غير أن هذه القرية التعاونية شهدت فيما بعد عملية خصخصة. وقد شكل الدعم الاقتصادي (الحكومي) العميق، والانضباط العسكري وأنظمة الحياة التعاونية، سمات مميزة للمرحلة الابتدائية في العملية الاستيطانية، والتي استندت عليها فيما بعد المرحلة التالية المتمثلة بالاستيطان المدني المخصخص.

المعسكر، الكيبوتس والمدرسة الدينية

شكلت إقامة القواعد العسكرية في الضفة الغربية الخطوة الأولى في العملية الكولونيالية – الاستيطانية – في المناطق الجديدة (المحتلة في العام ١٩٦٧). فبمبادرة من وزير الدفاع موشيه ديان، قررت الحكومة الإسرائيلية في شهر آب ١٩٦٧ نقل قواعد ومعسكرات تابعة للجيش الإسرائيلي، إلى المناطق المحتلة، وصادرت لهذا الغرض آلاف الدونمات، وقامت بشق طرق وشوارع موصلة إليها. وقد برر ديان إقامة القواعد والمعسكرات بالحاجة إلى جعل سكان المناطق المحتلة يدركون أن حكم اسرائيل ليس مؤقتاً أو زائلاً، داعياً إلى تحويل هذه القواعد والمعسكرات إلى

أماكن سكن لجنود وضباط الجيش النظاميين وأفراد عائلاتهم، بحيث تصبح هذه القواعد نواة تقام حولها في السنوات اللاحقة سلسلة من المستوطنات.

استندت موجة الاستيطان الإسرائيلي الأولى إلى ثلاثة نماذج تنظيمية رئيسة: المستوطنة الزراعية التعاونية (الكيبوتس أو الموشاف)، معسكر الجيش (المستوطنة العسكرية)، والمدرسة الدينية – العسكرية («يشيفات هسدير»). وقد مثلت الكيبوتسات والقرى التعاونية («الموشاف») نموذجاً استيطانيا قديماً سبق قيام دولة اسرائيل، فيما شُرِعَ بإقامة مستوطنات «ناحال» العسكرية– المدنية، في خمسينيات القرن العشرين. غير أن تحويل مدارس دينية إلى إطار استيطاني، يعتبر تجديداً غير مسبوق. وقد لعبت المدرسة الدينية – العسكرية، التي تدمج بين التعليم الديني في إطار مدرسة داخلية وبين الخدمة العسكرية، دوراً مركزياً على جبهة العملية الاستيطانية، وكانت أفضليتها تكمن في ما تتسم به من انضباط جماعي واستقرار تنظيمي. فبعد مرور أسبوع واحد من انتهاء حرب العام ١٩٦٧ ، بادرت حركة « بني عكيفا» إلى إقامة مدرسة دينية مع قسم داخلي (تحت اسم «مشمار هكوتيل– حرس حائط المبكى») في الحي اليهودي داخل بلدة القدس القديمة، تدمج في إطارها بين تعليم التوراة وبين الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي.

استيطان برعاية شخصيات مهمة من اليمين واليسار

في شهر آب ١٩٦٧ اقتحم مستوطنون بناية عربية مهجورة في القدس الشرقية واتخذوا منها مقراً لمدرسة دينية («يشيفات الكوتيل»).

وقد شكلت هذه المدرسة بالاضافة إلى مدرسة «فورات يوسف» الدينية، التي ضمت أبناء النخبة الشرقية، معقلين رئيسيين وقوة طلائعية في سنوات الاستيطان الأولى في القدس القديمة المحتلة.

وكان يغئال ألون الوحيد من بين وزراء الحكومة، الذي انتقل في العام ١٩٦٩ للسكن في بناية فخمة رممت لحسابه في الحي اليهودي في القدس القديمة، وقد تحولت هذه البناية أيضاً فيما بعد إلى مدرسة دينية.

هذا النموذج الذي يدمج بين مدرسة دينية وبين مستوطنة مسلحة، كان ملائماً بصورة خاصة لمواقع المواجهات في التخوم الاستيطانية(settler colonial frontier).

في ربيع العام ١٩٦٨ ، استوطنت مجموعة من المستوطنين بقيادة الحاخام موشيه لفينغر في فندق «بارك» وسط مدينة

احتلال البيوت في الخليل: صورة حديثة.

الخليل. وعوضاً عن إخلائهم وإخراجهم من المدينة، قررت الحكومة نقل هؤلاء المستوطنين إلى مبنى الحكم العسكري في المدينة، والسماح لهم بالبقاء في المكان بصفة «مدرسة دينية»، عدد أعضائها كعدد المستوطنين الذين اقتحموا المدينة. ومنذ ذلك الوقت رسخ مستوطنو الخليل نهجاً متكرراً من التحرش والاستفزاز المستمرين بالسكان الفلسطينيين في المدينة، وتخطي حدود الموافقة في مواجهة الجيش والسلطات العسكرية، والتوسع المستمر برعاية مؤسسات الدولة. في تشرين الثاني ١٩٦٨ ، حصل هؤلاء المستوطنون على إجازة دينية من الحاخام العسكري الرئيسي لسلوكهم المعتاد بالذهاب في يوم السبت وهم يحملون أسلحتهم إلى مسجد الحرم الإبراهيمي، باعتبار ذلك ليس مجرد نزهة، وإنما مسلك هدفه «توطيد الوجود اليهودي» في المدينة. وبعد إضفاء الشرعية على تواجدهم في المدينة برعاية الحكم العسكري، انتظر المستوطنون صدور القرار الرسمي بشأن إقامة مستوطنة يهودية حضرية في الخليل، وهو ما حصل بالفعل في العام ١٩٧٠ ، ولكن ليس في قلب المدينة، وإنما فوق تله تقع إلى الشرق منها، على طرف الشريط الواقع جنوب شرق الضفة الغربية، والذي سعى الوزير يغئال ألون إلى السيطرة عليه.

لم يجد مستوطنو الخليل عرابين سياسيين بارزين لهم في زعامة الدولة وحسب، (من ضمنهم الوزير يغئال ألون ورئيس الدولة في حينه، زلمان شزار)، وإنما وجدوا أيضا حركة سياسية جديدة أيدت وساندت مطالبهم: «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة»، والتي كان رجل «الكيبوتس الموحد» اسحق تبنكين، أحد أبرز منظريها. وقال تبنكين موضحاً في العام ١٩٦٧ إن حركة الكيبوتس الموحد، «تأسست من أجل توطين البلاد باستيطان يهودي.. وأؤكد من أجل الاستيطان وليس الإقامة أو التواجد

لم تكن قوة «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة» تكمن في عدد مؤيديها، أو في الموارد التي وضعت تحت تصرفها، وإنما في تركيبتها. فقد عملت الحركة كدفيئة احتضنت ووحدت قطاعات مختلفة من النخبة الصهيونية: قدماء وجدد، متدينون وطنيون وعلمانيون ملحدون، أعضاء كيبوتسات وأنصار اليمين، شعراء وجنرالات، أتباع اليمين المسياني وقدماء حزب «مباي».

فيها، فالتواجد يعني الحفاظ على ما هو قائم وليس التوسع».

لم تكن قوة «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة» تكمن في عدد مؤيديها، أو في الموارد التي وضعت تحت تصرفها، وإنما في تركيبتها. فقد عملت الحركة كدفيئة احتضنت ووحدت قطاعات مختلفة من النخبة الصهيونية: قدماء وجدد، متدينون وطنيون وعلمانيون ملحدون، أعضاء كيبوتسات وأنصار اليمين، شعراء وجنرالات، أتباع اليمين المسياني وقدماء حزب «مباي».

لم تكن هذه مجرد حركة، بقدر ما كانت مجموعة ضغط مسنودة بالنخب السياسية، الدولانية والعسكرية، وفقما تجسد ذلك في قضية دخول المستوطنين إلى مدينة الخليل. صحيح أن المستوطنين خططوا في الواقع إلى وضع سلطات الدولة أمام حقائق منتهية، غير أنهم كانوا في الوقت ذاته بحاجة إلى رعايتها وحمايتها من أجل ضمان وجودهم وبقائهم في قلب المدينة المحتلة. وقد وجدوا ذلك في شخص رئيس الهيئة المدنية في مكتب الحاكم العسكري للضفة الغربية الكولونيل احتياط يهوشواع فاربين، الذي أصبح في ذلك الوقت عضوا في « الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة».

صحيح أن هذه الحركة لم تعمر طويلاً، ولكنها نجحت في كسر الحواجز بين أنصار التوسع والضم، الذين كانوا في العام ١٩٦٧ ما زالوا ينتمون إلى أطر حزبية وفكرية متخاصمة من اليمين واليسار الصهيونيين. وبذلك فقد مهدت الحركة الطريق إلى الائتلافات والتحالفات المستقبلية بين أنصار الاستيطان والضم، والتي صاغت ملامح السياسة الإسرائيلية. ففي السنوات التالية تخلى عدد من أعضاء «مباي» المنخرطين في الحركة، عن حزبهم لينضموا إلى منظمات وجماعات اليمين الاستيطاني، أما الحركة ذاتها (الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة) فقد انخرطت، بعد ستة أعوام من قيامها، في صفوف حزب الليكود.

جاءت حرب العام ١٩٦٧ لتعيد قضية اللاجئين (الفلسطينيين) إلى جدول الأعمال. ففي الوقت الذي جرى فيه إنكار الترانسفير الحقيقي الذي تم في ظل الحرب، بصورة قاطعة، عاد الترانسفير المتخيل، «الترانسفير بموافقة»، إلى جدول الأعمال السياسي في اسرائيل. وعندما تعرض الشاعر ناتان الترمان، أحد أبرز المتحدثين باسم «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة»، إلى حملة انتقادات إزاء كونه عضوا في هذه الحركة، جنبا إلى جنب مع رجل اليمين المتطرف والمؤيد للترانسفير، يسرائيل إلداد، انبرى الترمان للدفاع عن ذلك باسم «مختلف الآراء» في الحركة.

وفي هذا السياق صاغ الترمان موقفه من مسألة الترانسفير، بقوله إن هذا الحل «يمكن أن يتم في ظل علاقات سلام مثالية» بين إسرائيل والدول العربية، وفي إطار من التعاون فيما بينها «في نطاق مشروع كبير لنقل السكان». وحرص الترمان على القفز عن مسألة استعداد («السكان») الفلسطينيين لقبول ترحيلهم، معتمدا على حجة وردت في حديث (للمنظر الصهيوني العمالي) بيرل كتسينلسون، الذي قال في مقال له نشر في العام ١٩٤٣ : «من الممكن في ظروف معينة أن يكون ترحيل السكان مرغوبا به ومقبولا لدى الطرفين ..ألَمْ تُشيَّد [كيبوتس] مرحافيا عن طريق الترانسفير؟! فلولا الكثير من هذه الترانسفيرات لما كانت حركة هشومير هتسعير تقيم وتتواجد الآن في مرحافيا وفي [كيبوتس] مشمار هعيمق» . وأضاف كتسينلسون « وإذا كان ما تم من أجل إقامة مستوطنة (لـ) هشومير هتسعير، هو عمل عادل، فلماذا لا يكون مثل هذا الأمر عادلاً حين يتم على نطاق أوسع، ليس فقط من أجل هشومير هتسعير، وانما من أجل كل إسرائيل وشعب إسرائيل؟!».

تأييد أعضاء «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة» لضم المناطق (المحتلة) الجديدة، جعلهم مضطرين للإجابة على السؤال المتعلق بمصير سكان هذه المناطق وما يمكن عمله بهم. فقد أوضح اسحق تبنكين، المنظر الرئيسي للحركة (رجل الحركة العمالية) قائلاً إن الحق في كامل البلاد ينبع «من القدرة على تغييرها عن طريق الاستيطان»، وعن طريق إحلال سيادة قومية

صورة تظهر زيارات لرؤساء وزراء اسرائيليين– على اختلاف ايديولوجياتهم– لمواقع استيطانية: من اليمين (أعلاه) رابين، بيريس، بيغن ونتنياهو.

يهودية. وأضاف ان للعرب، في المقابل، الحق في العيش فقط «كأقلية قومية» في «الدولة اليهودية « تماماً مثلما هو الحال في الأرجنتين وأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية.. وأما الذين لن يسلموا بذلك، فليهاجروا طوعاً». وفي مقابلات أخرى، كان تبنكين أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالهجرة الطوعية للسكان العرب، بقوله: العرب الذين يرفضون تفوق اليهود («الدولة العبرية») سوف نساعدهم في بيع أملاكهم والهجرة إلى دولة عربية!

المستوطنون في سدة الحكم

في مقابل رجالات «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة»، ظهر وزراء الحكومة في موقف المترددين أو المعتدلين، غير أن توجهات وخطوات الحكومة ساهمت عمليا في دفع العملية الاستيطانية قدماً، وقد شكل نقل قواعد الجيش الإسرائيلي إلى المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، وإقامة مستوطنات في هضبة الجولان وغور الأردن والقدس الشرقية والخليل، الخطوة الأولى، التي مهدت الطريق أمام توسع وتمدد الاستيطان فيما بعد إلى مناطق أخرى. ووفقا لخطة (مشروع) ألون فقد كان من المقرر أن يؤدي الاستيطان الإسرائيلي في غور الأردن (من الشرق) إلى محاصرة المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان في قلب المنطقة الجبلية للضفة الغربية. وعلى سبيل المثال، فقد أقيمت مستوطنة «كريات يهودا (كريات أربع)» إلى الشرق من مدينة الخليل، ليس فقط استجابة لمطلب مستوطنين متطرفين، وإنما بموجب مشروع ألون، وبدعم وتأييد ثابتين من جانب الوزير ذاته (يغئال ألون)، والذي اهتم بتزويد المستوطنين بالسلاح «من تحت الطاولة» فضلاً عن توفير مصادر عمل لهم.

أما منافس ألون على الزعامة، موشيه ديان، فقد تأرجح بين اتباع سياسة حذرة ترتكز على السيطرة غير المباشرة على السكان الخاضعين للإحتلال، والحد الأدنى من التدخل في شؤونهم الحياتية، وبين مساندة وتأييد خطوات وجهود استيطانية بعيدة الأثر. ووفقاً لخطة ديان (خطة «القبضات»)، فقد كان من المفروض أن تقام مستوطنات يهودية في قلب الضفة الغربية، في مناطق مكتظة بالسكان.

لم يكن الفرق أو الاختلاف بن ديان وألون، بين «معتدل» و«متطرف». كان ألون مؤيداً للاستيطان «النقي» في مناطق خالية من السكان العرب، أو مناطق يمكن تفريغها من سكانها الأصليين، مع ذلك، عندما اقتضت أنشطة التوسع الاستيطاني واتجاهات الضم مصادرة أراض، أو الاستيطان في مناطق مأهولة بالفلسطينيين، لم يتردد ألون في مساندة ذلك.

من جهته، فقد قرر حزب «مبام»، الذي مثل الجناح اليساري في حركة «العمل» الصهيونية، منذ البداية تأييد ضم قطاع غزة (إلى إسرائيل) وفرض السيطرة الاسرائيلية الدائمة على هضبة الجولان، لكنه حرص على التصريح علنا بأنه (أي حزب «مبام») يؤيد إقامة «مستوطنات حدودية أمنية» وليس «مستوطنات دائمة» في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. ولكن في النقاشات الداخلية لم يخف أعضاء الحكومة أن مثل هذه التسميات («مستوطنات حدودية» و «مستوطنات عسكرية») ما هي إلا تسميات غطاء لمستوطنات يهودية دائمة.

في المقابل، مثل ديان رؤية امبريالية لاءمت الصورة الذاتية لإسرائيل بعد انتصارها العسكري في حرب العام ١٩٦٧. وفي إطار مثل هذه الرؤية، كان يمكن بالتأكيد لـ» منع الاحتكاك» بين قوة الاحتلال وبين السكان المحليين أن ينضفر ويتمشى مع القمع والعقوبات والطرد والإبعاد وهدم البيوت، وفي الوقت ذاته فإن التفوق اليهودي الجلي لا يتطلب فصلاً تاماً بين الشعبين. ولم يخش ديان من اختلاط المستوطنين اليهود بالسكان الفلسطينيين، بل وعمل أيضاً على دفع وتسهيل تشغيل أيد عاملة فلسطينية من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، داخل إسرائيل.

وبين هذا وذاك، كان بنحاس سابير يمثل (جناح) «الحمائم» (المعتدلين) في صفوف وزراء الحكومة، والذين تخوفوا من فقدان الأغلبية اليهودية، غير أنهم لم ينجحوا في طرح مشروع سياسي بديل، بل فضلوا رؤية الاحتلال كأمر مؤقت. من جهته، آثر رئيس الحكومة ليفي أشكول، اتباع الحذر فيما يقدم عليه من قرارات وخطوات، وقد حرص على أخذ العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية بعين الاعتبار، معبرا عن خشيته من ازدياد عدد العرب الخاضعين للسيطرة الاسرائيلية، غير أن تردده لم يمنعه من تأييد العملية الاستيطانية أو التطلع نحو «التخلص» من سكان المناطق (الفلسطينية) المحتلة. أما الخط الراديكالي في الحكومة (العمالية) فقد مثله عضو آخر في حركة «الكيبوتس الموحد»، وهو يسرائيل غاليلي، الذي مارس الضغط في كانون الأول ١٩٦٨ من أجل اقامة المزيد من المستوطنات في غور الأردن ومنطقة رفح وهضبة الجولان.

من جهته، فقد قرر حزب «مبام»، الذي مثل الجناح اليساري في حركة «العمل» الصهيونية، منذ البداية تأييد ضم قطاع غزة (إلى إسرائيل) وفرض السيطرة الاسرائيلية الدائمة على هضبة الجولان، لكنه حرص على التصريح علنا بأنه (أي حزب «مبام») يؤيد إقامة «مستوطنات حدودية أمنية» وليس «مستوطنات دائمة» في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. ولكن في النقاشات الداخلية لم يخف أعضاء الحكومة أن مثل هذه التسميات («مستوطنات حدودية» و «مستوطنات عسكرية») ما هي إلا تسميات غطاء لمستوطنات يهودية دائمة.

«أسافين» استيطانية في قطاع غزة

لم تأت مستوطنات المرحلة الأولى بإسرائيليين كثيرين للاستيطان في المناطق المحتلة. ففي العام ١٩٧٣، بلغ عدد المستوطنين القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية، خارج حدود القدس الشرقية، حوالي ٦٠٠٠ مستوطن فقط. وفي ربيع العام ١٩٧٢ تحدثت تقارير صحافية اسرائيلية عن مستوطنات شبه خالية في منطقة غور الأردن، غير أن ذلك لم يمنع مؤسسة «الصندوق القومي – الكيرن كيميت» من تخصيص وتأهيل عشرات آلاف الدونمات الإضافية لصالح المستوطنين. وقد جرى جسر هذه الفجوة بين كمية الموارد التي وضعت تحت تصرف المستوطنين وبين عددهم الفعلي، عن طريق تشغيل عمال فلسطينيين في المستوطنات، ومن هنا أخذت بعض الصحف الإسرائيلية تتحدث صراحة في أوائل السبعينيات عن الاستغلال الكولونيالي لسكان المناطق المحتلة.

في العام ١٩٧٢، مع توطد الاحتلال في أراضي العام ١٩٦٧، وعقب هزيمة قوات منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن («أيلول الأسود») وقمع المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة (١٩٧١)، أصبح في الإمكان ملاحظة مؤشرات على أن المرحلة الكولونيالية – الاستيطانية الأولى قد استنفدت. فتوسيع العملية الاستيطانية وتعميقها لم يجر رداً على تحد سياسي خارجي، وإنما انطلاقا من الشعور بتوطد وتكريس الاحتلال.

وهكذا لم يعد تشييد المستوطنات الجديدة يقتصر على منطقة غور الأردن، وانما أخذ يمتد إلى منحدرات سلسلة الجبال الشرقية

في العام ١٩٧٢، مع توطد الاحتلال في أراضي العام ١٩٦٧، وعقب هزيمة قوات منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن («أيلول الأسود») وقمع المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة (١٩٧١)، أصبح في الإمكان ملاحظة مؤشرات على أن المرحلة الكولونيالية - الاستيطانية الأولى قد استنفدت. فتوسيع العملية الاستيطانية وتعميقها لم يجر رداً على تحد سياسي خارجي، وإنما انطلاقا من الشعور بتوطد وتكريس الاحتلال.

للضفة الغربية، كما نفذت خطط لإقامة مستوطنات في قلب قطاع غزة، إضافة إلى مشاريع لإقامة مدينتين استيطانيتين في المناطق المحتلة، مستوطنة – مدينة «كتسارين» في هضبة الجولان ومستوطنة «يميت» قرب رفح، شمالي سيناء. وطالب وزير الدفاع موشيه ديان، قبيل انتخابات الكنيست في العام ١٩٧٣ ، بأن ينص برنامج كتلة «المعراخ – التجمع» (الذي وحد سائر أجنحة وتيارات «حركة العمل» الصهيونية) على أن إسرائيل ستعمل على اقامة مستوطنات في كل مكان، وميناء عميق المياه في منطقة رفح، وأنها ستسمح أيضاً لمستثمرين من القطاع الخاص بشراء أراض في الضفة الغربية. وفي ضوء المعارضة التي قوبل بها اقتراح ديان، خاصة من جانب وزير المالية بنحاس سابير، أقرت وثيقة «توفيقية» جمعت بين مشروع ألون وبين مطالب ديان («وثيقة غاليلي»). وقد نصت هذه الوثيقة على اقامة «مركز إقليمي» في منطقة رفح – والذي تحول إلى مدينة «يميت»– وانشاء مصانع اسرائيلية في منطقتي قلقيلية وطولكرم، شمالي الضفة الغربية.

غير أن المرحلة الكولونيالية – الاستيطانية الجديدة، كانت تحتاج إلى مصادرة المزيد من الأراضي، الأمر الذي جَرَّ إلى وقوع صدامات جديدة. إذ لم يعد في الامكان الاكتفاء بأراضي لاجئي العام ١٩٦٧ من أجل إقامة مستوطنات جديدة. وبغية السيطرة والاستيلاء على المزيد من الأراضي كان ثمة حاجة منذ ذلك الوقت إلى تبني واتباع أساليب مصادرة جديدة، بمعنى المس بصورة مباشرة بحقوق الخاضعين للاحتلال، الذين لم يتحولوا إلى لاجئين، وبالتالي تصعيد المواجهة معهم. وهكذا أخذت سلطات الاحتلال تلجأ منذ ذلك الوقت إلى اصدار أوامر إغلاق عسكرية من أجل إخلاء وتأهيل عشرات الآف الدونمات لصالح إقامة مستوطنات جديدة: ٢٠ ألف دونم لإقامة مستوطنة «كريات أربع»، ٦٠٠٠ دونم لإقامة مستوطنات في منطقة رفح، وطرد السكان البدو منها، و ٧٠ ألف دونم إلى الشرق من مدينة القدس (في منطقة «الخان الأحمر») لإقامة مستوطنة حضرية (معالية أدوميم)، والتي كان من المقرر، وفقاً لما خطط له، أن تخلق « منطقة عازلة» تفصل بين شمال وجنوب الضفة الغربية. وقد أقيمت المستوطنات الجديدة في قطاع غزة، وفقاً لما أشار له الصحفي الإسرائيلي ناحوم برنياع في مطلع العام ١٩٧٣، حسب طريقة «الأسافين» التي تفصل بين مناطق فلسطينية مأهولة. وأكد ألون أن لمستوطنتي «نتساريم» و «كفار دروم»، أهمية عليا بالنسبة لـ «مستقبل قطاع غزة السياسي» وذلك من حيث أن المستوطنتين «تفصلان القطاع إلى الجنوب من مدينة غزة».

نموذج «عقربا»

هذا النموذج الاستيطاني الذي يمزق أوصال المناطق الفلسطينية عن طريق دق أسافين بينها، أضحى النموذج الموجه للمشروع الاستيطاني الشامل، الذي أطلقه أريئيل شارون ومتتياهو دوروبليس، في ظل حكومات حزب الليكود بعد العام ١٩٧٧ .

وقد جاءت قضية الاستيطان في أراضي قرية عقربا الفلسطينية، الواقعة على الحدود بين المنطقة الجبلية والمنحدرات المؤدية شرقاً إلى غور الأردن، لتكشف عدداً من سمات المرحلة الاستيطانية الجديدة. فبعد حرب العام ١٩٦٧، قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق قرابة نصف أراضي القرية (التي تحول نصف سكانها تقريباً إلى لاجئين في العام ١٩٦٧) في الطرف الشرقي المطل على غور الأردن، معلنا عنها «منطقة عسكرية مغلقة»، ومع ذلك سمح لأهالي القرية في تلك الفترة بالتوجه إلى أراضيهم في مواعيد معينة . غير أن السلطات العسكرية الإسرائيلية عادت وأغلقت المنطقة كليا وبشكل نهائي، وذلك في نطاق خطة لإقامة مستوطنة جديدة من «الجيل الثاني». وعندما واصل أهالي القرية التوجه إلى أراضيهم وفلاحتها، قامت سلطات الجيش الإسرائيلي برش المحاصيل الزراعية من الجو بالمواد المبيدة ما أدى إلى إتلافها قبل بضعة أسابيع من موسم الحصاد. لم يستهدف رش المزروعات بمواد الإبادة إبعاد السكان (من أهالي القرية) عن المكان، وإنما ممارسة الضغط عليهم لإرغامهم على

بيع قطع أراضيهم المبعثرة بين أراضي اللاجئين المصادرة، وذلك من أجل ايجاد منطقة متصلة للاستيطان.

وخلافاً للاستيطان في مناطق «فارغة» وغير مأهولة في هضبة الجولان وغور الأردن، فقد كشف رش وإتلاف المزروعات في أراضي عقربا، العلاقة أو الصلة بين الاستيطان وبين المس بحقوق الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم. وعلى الرغم من إعلان الحكومة بأنها لا تعترم الاستيطان في المكان، وذلك في أعقاب موجة احتجاجات ثارت في حينه، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى أقيمت سراً – برعاية قائد المنطقة العسكرية الوسطى رحبعام زئيفي – مستوطنة عسكرية تابعة للواء «ناحل»، والتي سرعان ما تحولت (في كانون الثاني ١٩٧٣) إلى مستوطنة مدنية ذات مباني دائمة تحت إسم «جيتيت»، وتجسد مستوطنة «جيتيت» تماماً الطاقة الراديكالية الكامنة في مشروع ألون. إذ إن إلقاء نظرة على تلك المنطقة حاليا (بعد أربعين عاماً) يظهر بوضوح أن مستوطنة «جيتيت» كانت حلقة مركزية في إقامة سلسلة مستوطنات عابرة للضفة الغربية من الغرب إلى الشرق، من الخط الأخضر وحتى غور الأردن. وتشير الوثائق التي رافقت إقامة مستوطنة «جيتيت» إلى مختلف مكونات منظومة المؤسسات التي ساهمت ولعبت دوراً في دفع عملية الاستيطان قدماً، ومن ضمنها الجيش ووزارات الحكومة والوكالة اليهودية والهستدروت الصهيونية، وفي المقدمة منها مؤسسة «الكيرن كيميت» التي استخدمتها الدولة كذراع سرية في شراء وتحويل الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧.

ترجمة سعيد عياش (عن العبرية)

---

*هذا المقال جزء من كتاب قيد الإعداد (باللغة العبرية) ويستعرض فيه المؤلفون تاريخ ومسيرة الاحتلال (والمشروع الكولونيالي – الاستيطاني) بعد حرب العام ١٩٦٧، وهو (أي الكتاب) مخصص بالأساس للجمهور الإسرائيل